الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/26/HTI/1

الجمعية العامة

Distr.: General
25 August 2016
Arabic
Original: French

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السادسة والعشرون
٣١ تشرين الأول/أكتوبر – ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

تقرير وطني مُقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

هايتي

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يُعبِّر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

GE.16-14757(A)
1614757

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- قُدم التقرير الأولي لهايتي إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في سياق الاستعراض الدوري الشامل. وفي ختام هذا الاستعراض، قدمت الدول الأعضاء في المجلس ١٣٦ توصية إلى دولة هايتي. وبعد هذا الاستعراض، اجتمع الفريق العامل المشترك بين الوكالات، الذي كان قد أعد التقرير الأولي، لإعداد إضافة إلى هذا التقرير والنظر في هذه التوصيات.

٢- وأُنشئ منصب الوزير المفوض لدى رئيس الوزراء المكلف بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع بموجب المرسوم المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠١٢، وذلك إدراكاً من الحكومة لضرورة تنسيق عملها في مجال حقوق الإنسان بعد هذا الاستعراض. وأُنشئت علاوة على ذلك اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان (اللجنة المشتركة بين الوزارات) بموجب المرسوم المؤرخ ١٣ أيار/مايو ٢٠١٣. وكُلفت اللجنة المشتركة بين الوزارات بتنسيق ومتابعة السياسات العامة في مجال حقوق الإنسان، والعمل على تعزيز حقوق الإنسان في المقام الأول. وأُنشئت داخل اللجنة المشتركة بين الوزارات خمس لجان فرعية، وكُلفت واحدة منها بوضع خطة عمل لتنفيذ التوصيات التي قدمها الاستعراض الدوري الشامل وعددها ١٢٢ توصية.

٣- وصيغ تقرير منتصف المدة، استشرافاً للاستعراض الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وقُدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في آب/أغسطس ٢٠١٤. وقَدم تقرير منتصف المدة هذا جرداً لما تحقق في مجال تنفيذ التوصيات المقبولة والصعوبات التي واجهت هذه العملية على السواء. وقُدمت مسودة هذا التقرير إلى المجتمع المدني وطُلب إليه التعليق عليه خلال حلقة العمل التشاورية التي عُقدت في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤ في بور - أو - برانس، بدعم من قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان في هايتي.

٤- ويُكمل هذا التقرير تقرير منتصف المدة لعام ٢٠١٤، وسيُقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان لأغراض الاستعراض المقبل. ويسرد هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها الحكومة في مجال حقوق الإنسان للفترة الممتدة من حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى تموز/يوليه ٢٠١٦. ومن الجدير بالذكر أن الدولة الهايتية حققت أيضاً تقدماً بشأن التوصيات غير المقبولة؛ ويرد في هذا التقرير تذكير بهذه التوصيات.

ثانياً- المنهجية والتشاور

٥- أعدت هذا التقرير الأمانة التقنية للجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان؛ وتتألف هذه الأمانة من ممثلين عن الوزارات التالية: وزارة الشؤون الخارجية والدينية (وزارة الخارجية)، ووزارة العدل والأمن العام، ووزارة الداخلية والجماعات المحلية، ووزارة العمل والشؤون

الاجتماعية، ووزارة الصحة العامة والسكان، ووزارة التعليم الوطني والتدريب المهني، ووزارة وضع وحقوق المرأة، وممثل مكتب رئيس الوزراء. وأُعد هذا التقرير على أساس البيانات المقدمة من مختلف المؤسسات العامة المعنية. ونُظمت في وقت لاحق حلقة عمل تشاورية في بور – أو – برانس في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦ شاركت فيها منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان.

ثالثاً– التقدم المحرز في إطار تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل

ألف– تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية

٦– دأبت الحكومة الهايتية على اعتبار مسألة تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية (الشرطة الوطنية) أولوية من أولوياتها. ويجري حالياً استعراض قانون عام ١٩٩٤ الذي أُنشئت بموجبه مؤسسة الشرطة. وأقر المجلس الأعلى للشرطة الوطنية علاوة على ذلك خطة تطوير الشرطة الوطنية. وتتضمن هذه الخطة توفير ما يكفي من المعدات والموظفين والهياكل والدورات التدريبية.

٧– وبغية السعي إلى زيادة حجم الشرطة الوطنية، وُضع برنامجٌ لتوظيف أفراد جدد من الشرطة في عام ٢٠١٢ لتحقيق هدف توظيف ١٦ ٠٠٠ شرطي في عام ٢٠١٦. وبعد تخرج الفوج السادس والعشرين في أيار/مايو ٢٠١٦، بلغ عدد قوات الشرطة ١٤ ٢٢١ شرطياً منهم ١ ٢٧٢ شرطية. ومن ثم، فإن الهدف الأولي لم يتحقق، لكن التقرير الأخير للشرطة الوطنية يتوقع ما عدده ١٥ ٠٠٠ شرطي بنهاية عام ٢٠١٦، ويرجع سبب ذلك بشكل خاص إلى نقص موارد الميزانية، التي لم تسمح بزيادة الطاقة الاستيعابية لأكاديمية الشرطة.

٨– ووقع رئيس الوزراء على وثيقة الخطة الوظيفية لمؤسسة الشرطة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وتناولت هذه الوثيقة مسألة التوظيف عن طريق المنافسة المباشرة، والمسابقات التنافسية، والتأهيل الأساسي لأفراد ومفوضي الشرطة، وجدول توزيع الدرجات ضمن الرتب. وعُرض بالمثل على البرلمان مشروع قانون يتعلق بالتطور الوظيفي لأعوان الشرطة. واعتُمد علاوة على ذلك قرار يتعلق بالمركز الخاص لأفراد الشرطة الوطنية الذي اعتمده مجلس الوزراء في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٣. وتُبذل بالإضافة إلى ذلك جهود من أجل تخصيص حصة ٣٠ في المائة للمرأة بين أفراد الشرطة.

٩– وأتاح برنامج لتحويل الشرطة الوطنية إلى مؤسسة احترافية إنشاءَ وتفعيل أكاديمية وطنية للشرطة مخصصة للضباط في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتخرج أول فوج يضم ٤٢ ضابط شرطة، بينهم خمس نساء، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وتخرج فوج ثان يضم ٤٢ ضابطاً لتعزيز مؤسسة الشرطة هذه. واستفاد أيضاً ٢١ ضابطاً، من كوادر الشرطة الوطنية، من تدريب على التخطيط الاستراتيجي والريادة المتقدمة.

١٠- وتعززت المناهج الدراسية لأكاديمية الشرطة الوطنية بدورات تدريبية على حقوق الإنسان. ومن ثم، استفاد العديد من أفراد الشرطة من دورات تدريبية بشأن استقبال النساء ضحايا العنف في مراكز الشرطة، بمساعدة المنظمات العاملة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة. واستفادت ٤٥٠ شرطية تقريباً من هذه الدورات التدريبية. ووُضعت للشرطة الوطنية علاوة على ذلك دورة تدريبية ودليل إرشادي بشأن حماية الطفل، بفضل مساعدة اليونيسيف.

١١- وأُنشئت وحدة للشرطة تُعرف باسم "بوليتور" مهمتها ضمان سلامة السياح والمواقع السياحية ضمن سياسة تعزيز الأنشطة المرتبطة بالتنمية السياحية. وأُنشئت علاوة على ذلك هياكل أخرى مثل شرطة التثقيف المجتمعي، ولواء العمليات والتدخل في المقاطعات. وشُيدت مبان تفي بالمعايير المطلوبة لإيواء بعض وحدات الشرطة الوطنية.

١٢- واعترفت الحكومة بأنه يتعين العمل على أمور كثيرة قبل نشر أفراد الشرطة في مختلف أقسام الشرطة في الأحياء وفي المناطق الحدودية نظراً لقلة الموارد المالية وغيرها من القيود. ومع ذلك واصلت الحكومة، بدعم من بعض شركائها الدوليين، تعزيز اعتمادات الشرطة الوطنية بالمعدات.

باء- إصلاح العدالة

١٣- اعتبرت الحكومة سيادة القانون إحدى أولوياتها، كما اعتبرت إصلاح نظام العدالة عنصراً أساسياً لتحقيق هذا الهدف. ويدور هذا الإصلاح حول عدة محاور هي: (أ) توحيد عمل محكمة النقض؛ (ب) إصلاح القانون الجنائي الهايتي؛ (ج) مكافحة الحبس الاحتياطي المطول؛ (د) تحسين إمكانية الوصول إلى العدالة.

١- توحيد عمل محكمة النقض

١٤- عُين ستة قضاة جدد بمحكمة النقض في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بغية تنظيم عملها بعد ملء وظيفة منصب رئيس المحكمة الشاغرة. وبدأت هيئة النيابة العامة التابعة لهذه المحكمة بدورها عملها بالكامل. وسَمح عمل هذه المؤسسة بإنشاء المجلس الأعلى للقضاء في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٢؛ ويرأس رئيس محكمة النقض المجلس الأعلى هذا.

١٥- وينص القانون الذي أُنشئ بموجبه المجلس الأعلى للقضاء على أن المجلس مؤسسة تُعنى بإدارة السلطة القضائية، وبمراقبتها، وضبطها، ومداولاتها. وقد بدأ المجلس عملية اعتماد جميع القضاة، ويتضمن حالياً قسماً للتفتيش القضائي. وقُدمت منذ إنشاء هذا القسم وإلى الآن ١ ٥٠٠ شكوى ضد قضاة. وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت في سبيل ملء الوظائف الشاغرة في محكمة النقض في عام ٢٠١٢، ما يزال نظام العدالة يواجه نفس المشكلة في عام ٢٠١٦. فلم تُحدد في واقع الأمر ولاية القضاة الستة بعدُ لأن عملية تعيين قضاة المحكمة من اختصاص مجلس الشيوخ ورئيس الجمهورية. ولم يقدم مجلس الشيوخ حتى الآن أي ترشيحات

إلى رئيس الجمهورية لتعيين هؤلاء القضاة. ولما لاحظت وزارة العدل أن هذه العملية تأخرت، بادرت إلى توجيه رسالة إلى مجلس الشيوخ في نيسان/أبريل ٢٠١٦ ذكرت فيها ما لاختلال عمل المحكمة من عواقب، ودعتها إلى تصحيح هذا الوضع.

٢- إصلاح القانون الجنائي الهايتي

١٦- أُنشئ فريق عامل داخل وزارة العدال، وأُسندت إليه مهمة إصلاح نظام العقوبات من خلال استعراض قانون العقوبات وقانون التحقيقات الجنائية. وقُدمت أعمال هذا الفريق إلى اللجنة الرئاسية المعنية بإصلاح النظام القضائي المنشأة بموجب المرسوم المؤرخ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ لغرض استعراضها. ويأخذ هذا المشروع في الاعتبار المعاقبة على التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. وقُدمت أيضاً مسودتا مشروعي هذين القانونين إلى وزير العدل في أيار/مايو ٢٠١٦ لاتخاذ المزيد من الإجراءات القانونية.

٣- مكافحة الحبس الاحتياطي المطول

١٧- تشكل مكافحة الحبس الاحتياطي المطول إحدى أولويات الحكومة وجزءاً من خطة عمل وزارة العدل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وبغية التصدي لهذه المشكلة بطريقة أفضل، أُجريت دراسة في الفترة بين تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٣ في السجن المدني في بور - أو - برانس. ونفذ عميد المحكمة الابتدائية في بور - أو - برانس، ومكتب المدعي العام، والمجلس الأعلى للقضاء توصيات هذه الدراسة. وانطلقت إجراءات قضائية خاصة في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وأعاد العميد، بالتعاون مع مكتب المدعي العام، توزيع بعض القضايا العالقة، سيما وأن بعض القضاة الذين كانوا مكلفين بهذه القضايا إما حصلوا على ترقية أو نقلوا إلى محاكم أخرى. وقد أتاحت هذه الإجراءات للسلطات القضائية الإفراج عن ٨٣ محتجزاً خلال الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ولو لم يَشن أعضاء نقابة المحامين في بور - أو - برانس إضرابها، لكان من الممكن إطلاق سراح عدد أكبر من المحتجزين.

١٨- واتخذت الحكومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تدابير لكي تُنظمَ المحاكم مزيداً من المحاكمات الجنائية والإصلاحية. وساعدت هذه التدابير على اتخاذ أحكام بشأن ٧٤٤ قضية خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وقد كان ثمة ٩٦٣ متهماً في هذه القضايا الـ ٧٤٤، وبرّأت المحاكم ٢٨٣ متهماً. ونظرت المحاكم، فيما يتعلق بقضايا المحاكم الابتدائية، في ٩١٢ ١ قضية وأصدرت أحكاماً بشأنها.

١٩- وسمحت عملية أطلقتها وزارة العدل باسم "الحزم" في الفترة ما بين عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥ بالكشف عن ٤٢٧ سجيناً في حالة حبس احتياطي مطول في مقاطعة الغرب. ونظرت المحكمة الابتدائية في قضية ١١٩ محتجزاً من بين القضايا الـ ٤٢٧ [المعروضة عليها]، وأُخلي سبيل ٥٢ منهم. وساعدت هذه العملية أيضاً على الاستماع إلى ٤٠ قاصراً بفضل المعونة القانونية التي أتاحتها مكاتب المعونة القانونية. وأفضت هذه العملية أيضاً إلى إطلاق

سراح قاصرَين اثنين وإلحاق ٣٨ آخرين بأسر مضيفة. وأما القضايا الـ ٣٠٨ المتبقية، فقد نظرت فيها المحكمة الابتدائية في بور – أو – برانس ضمن اختصاصاتها الجنائية.

٢٠- وأرسلت وزارة العدل، ضمن جهودها المستمرة لمكافحة الحبس الاحتياطي المطول، في آذار/مارس ٢٠١٥ تعميمات ومذكرات إلى مفوضي الحكومة دعتهم فيها إلى الامتثال بصرامة للآجال القانونية. ووفرت سبعة مكاتب للمعونة القانونية خدماتها إلى غاية أيار/مايو ٢٠١٦ منها: خمسة مكاتب في بور – أو – برانس، ومكتب في ليكاي في مقاطعة الجنوب، ومكتب سابع في كاب هايسيان في مقاطعة الشمال. ويتوقع إنشاء ٤ مكاتب للمعونة القانونية في أنس – أفو (مقاطعة دي نيب) وغوناييف (مقاطعة لارتيبونيت)، وميربالي في مقاطعة الوسط.

٢١- وطلبت وزارة العدل إلى القضاة في نيسان/أبريل ٢٠١٦ الاستمرار في التركيز على حالات الاحتجاز في مراكز الاحتجاز بعد أن تواصلت حالات الحبس الاحتياطي المطول. ومن ثم، فقد جرت محاكمات جنائية في السجن المدني في بور – أو – برانس، وفي سجن النساء في بيتيونفيل، وفي مركز إعادة تأهيل الأحداث الجانحين في مدينة دلماس ٣٣ في مقاطعة الغرب. وأفضت هذه التدابير إلى الإفراج عن ٤٤١ محتجزاً في السجن الوطني، وعن ٥٤ امرأة في السجن المدني في بيتيونفيل، و١١ قاصراً في مركز إعادة التأهيل، إضافة إلى تسعة وثلاثين سجيناً في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وأُطلق سراح ٥٠٦ أشخاص في الفترة من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو ٢٠١٦.

٢٢- وجرت في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٦ محاكمة جنائية في مراكز سجون أسفرت عن إطلاق سراح ٦٨٨ محتجزاً ليصل عدد الذين حوكموا وأُفرج عنهم ١ ٨٣١ شخصاً. وتراجع عدد نزلاء السجون الذين أطلق سراحهم بشكل كبير، الأمر الذي سمح بمتابعة سجلاتهم الجنائية. وترتبط هذه البيانات بمحاكم بور – أو – برانس. أما بالنسبة للمحاكم الأخرى، فقد تتالت المحاكمات الجنائية فيها بوتيرة أسرع، سواء بمساعدة هيئة المحلفين أو بدونها.

٢٣- وأُعيد تفعيل دائرة شؤون الاحتجاز التابعة لوزارة العدل. وتهتم هذه الدائرة بالكشف عن حالات الحبس المطول وتعمل بالتعاون مع اللجنة المخول لها التدخل في مراكز السجون. وأُنشئت علاوة على ذلك لجنة *مخصصة* "لرصد وتقييم" الحبس الاحتياطي المطول في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٢٤- وأنشأ مكتب المدعي العام في عدة مقاطعات لجان متابعة حالات الاحتجاز للحد من الحبس الاحتياطي المطول واكتظاظ السجون. وفُعّلت لجان من بينها لجنة في كروا دي بوكي، وفي بيتي – غواف (مقاطعة الغرب) وفي لي كاي في لاغراند ريفيير دي فور، وفي كاب – هايسيان، في جاكميل (مقاطعة الجنوب الشرقي)، وفي ميربالي.

٤- تحسين إمكانية الوصول إلى العدالة

٢٥- استأنفت الحكومة في عام ٢٠١١ برنامجها للمساعدة القانونية لفائدة الفئات المحرومة من المحتجزين في السجون. وأَنشئت في هذا السياق أيضاً مكاتب لهذه المساعدة من أجل مساعدة المتقاضين الذين لا يقدرون على تحمل تكاليف الاستعانة بمحام. وأتاحت هذه المكاتب خدماتها إلى ٦ ٠٥٦ شخصاً، من بينهم ٨٦٣ امرأة في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وتجري في البرلمان علاوة على ذلك مناقشة مشروع قانون لإنشاء نظام وطني للمساعدة القانونية. وقد أُتيح الدعم لأحد مكاتب المساعدة القانونية لفائدة الأحداث في محاكم لي كاي (مقاطعة الجنوب).

٢٦- ولا تزال المدرسة العليا للقضاء تتيح دورات تدريبية للقضاة. فقد استفاد ٢٠ قاضياً من دورة للتدريب الأساسي التحقوا بسلك القضاء في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. واستفاد ٦٠ قاضياً من دورات تدريبية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وانخرطوا بعدها في نظام العدالة. ويستفيد القضاة الذين حصلوا على ترقية من دورة تدريبية في فرنسا وهايتي. ويستفيد القضاة العاملون من دورات التدريب المستمر. واستفاد ١٨ قاضياً في هذا الصدد من دورة تدريبية للمدرِبين بشأن عدالة الأحداث في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وما يقرب من ٩٥ آخرين في عام ٢٠١٣. واستقبلت المدرسة العليا للقضاء ٦٧ طالباً بينهم ٣٣ امرأة في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦. وسيتخرج هؤلاء القضاة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ونُفذت خطة لمتابعة التدريب في عام ٢٠١٤، بالشراكة مع المجلس الأعلى للقضاء. ووضعت المدرسة العليا للقضاء في عام ٢٠١٥ أيضاً دليل التدريب في مجال حماية الطفل، بالتعاون مع اليونيسيف.

٢٧- وشيَّدت الحكومة، تيسيراً للوصول إلى العدالة، محاكم جديدة ورمَّمت تلك التي ألحق بها الزلزال أضراراً في عام ٢٠١٠. وشُيدت أيضاً ثماني محاكم صلح خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ورُممت اثنتا عشرة محكمة أخرى. وخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ والفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، شُيدت اثنتا عشرة محكمة صلح. ورُممت مرافق محفوظات قلم المحكمة الابتدائية في بور - أو - برانس. وشُيد مبنى محكمة النقض وجرى تدشينه.

جيم- مكافحة الإفلات من العقاب

٢٨- عُين ستة مفتشين عامين في المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية بغرض مكافحة الإفلات من العقاب في مؤسسة الشرطة. واتُّخذت علاوة على ذلك تدابير عدة مثل إلزام مفتشي الشرطة بارتداء شارات الذراع تمييزاً لهم؛ وإتاحة خطين هاتفيين لتمكين المواطنين من إبلاغ المفتشية العامة للشرطة بأي انتهاكات؛ وإنشاء نظام للإشراف أسبوعياً على ضباط الشرطة الوطنية. ويجري بموازاة مع ذلك وضع خطة استراتيجية لتعزيز قدرات المفتشية العامة للشرطة، وخطة استراتيجية لتعزيز الإدارة المركزية للشرطة القضائية.

٢٩- واقُترحت تدابير تأديبية على المديرية العامة للشرطة الوطنية في إطار عملية التحقق (*تدقيق البيانات الشخصية*)، الأمر الذي أفضى إلى تسريح ٧٩ شرطياً. وقد أُجريت عملية التحقق هذه في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٢ وشملت ٠٠٠ ٥ شرطي. ولا تزال عملية *تدقيق البيانات الشخصية* جارية.

٣٠- واستمعت محكمة الاستئناف في بور - أو - برانس خلال الفترة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو ٢٠١٣ إلى متهم وثمانية ضحايا في قضية الرئيس الأسبق جان - كلود دوفالييه. وأيدت محكمة الاستئناف هذه تهمة الجريمة المالية وتهمة ارتكاب جريمة ضد الإنسانية بحق جان - كلود دوفالييه في قرارها المؤرخ في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤. وعينت المحكمة أحد قضاتها للتحقيق في هذه القضية على مستوى المحكمة ذاتها. ورفض الطرف المدني هذا القاضي. ولم تصدر محكمة النقض قراراً في هذا الأمر بسبب اختلال عملها. وفي الأثناء، توفي السيد دوفالييه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. واستمعت المحكمة بطريقة أو بأخرى إلى الأشخاص المعنيين.

٣١- وقدم قاضي التحقيق إلى رئيس محكمة الاستئناف في بور - أو - برنس في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ تقريره، الذي اتهم فيه تسعة أشخاص بقتل جون ليوبولد دومينيك، الصحفي المشهور، وجون كلود لويسان، حارس محطته الإذاعية. واستأنف محامي المتهمِين الحكم، ونظرت محكمة الاستئناف في بور - أو - برانس في هذه القضية. وأُلقي القبض على أحد المشتبه بهم، كان يعيش في الأرجنتين، وسُلم إلى هايتي لكي يَستمع إليه القضاة المعنيون بهذه القضية.

دال- ظروف الاحتجاز

٣٢- تحدُّ الحالة المزرية لمعظم مباني السجون ونقص الموارد من قدرة الدولة على ضمان الحد الأدنى من شروط الاحتجاز. وقد عملت الحكومة على بناء سجون جديدة وفقاً للمعايير الدولية من أجل تحسين ظروف السجناء. ومن ثم، فقد شُيد سجن مدني جديد خاص بالنساء في بلدة كاباريه (مقاطعة الغرب) تم تدشينه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. غير أن هذا السجن لم يبدأ العمل بعدُ.

٣٣- وشُيد مركز لإعادة تأهيل الأحداث الجانحين، ودُشن في مدينة دلماس ٣٣ في أيار/مايو ٢٠١١. ويقدم المركز خدمة نفسية واجتماعية وتدريباً أكاديمياً لهؤلاء الأحداث. ويوجد في بلدة كاباريه مركزٌ مماثل به نفس الهياكل الأساسية يُعرف بمركز إعادة تأهيل الأحداث الجانحين، لكنه يفتقر للموارد المالية الضرورية لتفعيل عمله. وينتظر مشروع مماثل في جاكميل التمويل الضروري.

٣٤- وبالإضافة إلى ذلك، استطاعت إدارة سجن فور - ليبرتي (مقاطعة الشمال الشرقي) منذ ٦ أيار/مايو ٢٠١٣ أن تفصل الأحداث عن البالغين بفضل مشروع إعادة هيكلة مرافق السجن.

٣٥- ووضعت علاوة على ذلك مشاريع لتشييد خمسة سجون إضافية. ويتعلق الأمر بالسجن المدني لغوناييف في فور - ليبرتيي، وسجن كوتو (مقاطعة الجنوب)، وسجن كارفور (مقاطعة الغرب) ومجمع السجون في مقاطعة الغرب. ووصلت عملية بناء السجن المدني في فور - ليبرتي، بين هذه المشاريع، مرحلة متقدمة؛ وينطبق الأمر نفسه على سجن هينش. ويعمل السجن المدني في كروا - دي - بوكي (مقاطعة الغرب) بانتظام.

٣٦- وأمرت وزارة العدل، في سعيها إلى تقليص معدل الحبس الاحتياطي في مراكز الشرطة، مفوضي الحكومة بزيارة هذه المراكز بانتظام ومتابعة الملفات. واتخذت الوزيرة المنتدبة المكلفة بحقوق حقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع علاوة على ذلك خطوات من أجل تحسين ظروف نزلاء السجون. وتتضمن هذه التدابير إعادة التأهيل الاجتماعي في السجون (حلقات القراءة، والكتابة، والرسم، والاحتفال بمختلف الأعياد، وتنظيم عروض وحفلات).

٣٧- واضطلع وزير العدل في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٦ بسلسلة من الأنشطة منها زيارة السجون لتقييم حالتها، وتنظيم منتدى وطني بشأن الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، وإنشاء لجنة وطنية تُعنى بالاحتجاز المطول قبل المحاكمة، والاجتماع بالشركاء التقنيين والماليين لتنفيذ سياسة مكافحة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، ووضع عيادات متنقلة في العديد من سجون العاصمة، وتنظيم محاكمات خاصة في مراكز الاحتجاز، وإنشاء خلية عمل مع المجلس الوطني للاتصالات السلكية واللاسلكية لوضع مشروع قانون بشأن الجرائم الإلكترونية.

٣٨- وأخيراً، أرسلت وزارة الصحة تعميماً إلى مديري الدوائر المعنية برعاية السجناء المرضى. ويُحول السجناء، الذين يعانون أمراضاً خطيرة، إلى أقرب مركز؛ واتُّخذت الإجراءات اللازمة لإنشاء قسم للاستشارة الطبية في السجون.

هاء- التصديق على الصكوك الدولية

٣٩- حققت هايتي تقدماً هاماً في مجال التصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. فقد انضمت هايتي إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ودخل هذا العهد حيز النفاذ في هايتي في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٤٠- وأودعت هايتي بالمثل صك تصديقها على اتفاقية حماية الطفل والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ

في هايتي في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وصدقت هايتي أخيراً على البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٤١- ووقعت هايتي على صكين دوليين آخرين: اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ و٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ على التوالي. لكن هايتي لم تصدق بعد على هذين الصكين.

٤٢- وأعلنت الجمعية الوطنية في جلستها يوم الجمعة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ عن موافقتها على التصديق على البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وأُودعت صكوك التصديق على هذا البروتوكول؛ غير أن مشكلة تقنية أعاقت تسجيلها لدى الوديع. وستعمل الحكومة خلال عام ٢٠١٦ على فعل ما يلزم لكي يصبح هذا التصديق نافذا.

٤٣- وقُدمت مؤخراً ثلاث اتفاقيات إلى البرلمان للتصديق عليها. ويتعلق الأمر باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية عام ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية.

واو- تنفيذ قانون مكافحة الفساد

٤٤- سبق أن اقترحت الحكومة الهايتية على البرلمان في سعيها إلى مكافحة الفساد مكافحة منتظمة، مشروع قانون بشأن منع الفساد والمعاقبة عليه. وقد أقرت الغرفتان هذا القانون في أيار/مايو ٢٠١٣. ويعاقب هذا القانون، الذي صدر في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٤، على ١٧ حالة من حالات الفساد في حين أن القانون الجنائي الهايتي لا يجرّم إلاّ الإثراء غير المشروع. ويسمح هذا القانون علاوة على ذلك بمواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالفساد، التي تُعَدّ جمهورية هايتي طرفاً فيها. وفي هذا الصدد، تُعتبر الأفعال التالية فسادا: الارتشاء، والإثراء غير المشروع، وتبييض عائدات الجريمة، وتحويل وجهة الممتلكات العامة، واختلاس الممتلكات العامة، والرشوة، والعمولات غير المشروعة، وتضخيم الفواتير، ومنح المكافآت، والمحسوبية، والتمويل السري للأحزاب السياسية، والتحرش، والتداول من الداخل، والموافقة غير المشروعة على المشتريات العامة، والاستفادة غير المشروعة من الفوائد، والتلاعب بأرصدة الشركات؛ ويعاقب القانون على هذه الجرائم بالسجن من ٣ أعوام إلى ١٥ عاماً. وجدير بالذكر أن هذه الجرائم لا تقتصر على أعوان الوظيفة العمومية، بل تشمل أيضاً الأفراد من الخواص.

٤٥- وضعت وحدة مكافحة الفساد خطاً هاتفياً لمكافحة الفساد (رقمه ٥٦٥٦) يتيح للجمهور الإبلاغ عن حالات الفساد. وسُجلت بالفعل سبع عشرة حالة منذ إقامة نظام الإبلاغ السري هذا.

٤٦- وحُكم، من جهة أخرى، على المدير العام لإحدى المؤسسات العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بأربع سنوات وستة أشهر سجناً بتهمة الفساد. وعلاوة على ذلك، تُحقق حالياً لجنة الأخلاقيات ومكافحة الفساد على مستوى مجلس الشيوخ في استخدام السلطات المختصة للأموال العامة، وذلك في إطار إدارة أموال شركة بتروكاريب للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥.

٤٧- وذكَّرت وحدة مكافحة الفساد الوزراءَ في شباط/فبراير ٢٠١٢ بوجوب التصريح بممتلكاتهم قبل تولي مناصبهم بموجب القانون الصادر في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وعُرض على البرلمان بالإضافة إلى ذلك مشروع قانون يُحرِّم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (اتفاقية ميريدا). ووافق مجلس النواب على هذا القانون، وأقره مجلس الشيوخ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٤٨- واستعانت الوحدة المركزية للمعلومات المالية خلال الفترة من ٢٩ آذار/مارس إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦ ببرنامج حاسوبي يتيح معالجة الملفات، وذلك ضمن جهودها الرامية إلى مكافحة تبييض الأموال. وانضم الموثقون والمحامون إلى عملية مكافحة تبييض الأموال هذه. وفُرز ما عدده ثلاثة وثلاثون ألف وتسعمائة وثلاثة وتسعون إقراراً بمصدر أموال أصحابها، وجرت معالجة ثلاثة وعشرين ملفاً مشبوهاً.

زاي- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

٤٩- توجد مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في هايتي. ويتعلق الأمر بمكتب حماية المواطن.

٥٠- ومكتب حماية المواطن مؤسسة وطنية أنشئت بموجب الدستور الهايتي لعام ١٩٨٧ من أجل الدفاع عن مصالح الأفراد وحمايتهم من جميع أشكال سوء استخدام السلطة. وينظم القانون الصادر في أيار/مايو ٢٠١٢ هذه المؤسسة طبقاً لمبادئ باريس. وكانت لجنة الاعتماد الفرعية التابعة للجنة التنسيق الدولي للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان قد فوّضت رسمياً، في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، في أعقاب دورتها المعقودة في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، مكتب حماية المواطن ومنحته المركز "ألف"، وشهدت بذلك على التزامها رسمياً بمبادئ باريس.

٥١- وتعززت هذه المؤسسة مؤخراً بتعيين مدير عام طبقاً لما نص عليه قانون إنشائها. وعُين بالإضافة إلى ذلك نائب لأمين المظالم في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٦.

٥٢- واعتُمدت لمكتب حماية المواطن ميزانية قدرها ٦٨٧ ٩٤٧ ٣١ غورد هايتي، أو ما يعادل ١,٦٣ في المائة من الميزانية الوطنية، عن السنتين الماليتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و٢٠١٣-٢٠١٤. وارتفع هذا الاعتماد إلى ٤٤ مليون غورد للسنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦.

حاء- الخطة الوطنية لحقوق الإنسان

٥٣- وُضع مشروع خطة وطنية لحقوق الإنسان في أيار/مايو ٢٠١٤. والهدف من خطة العمل هذه أن تكون أداة تعزز فعالية المؤسسات التي تدعم حقوق الإنسان والديمقراطية. وتهدف أيضاً إلى تثقيف وتنوير الجمهور بشأن كافة حقوقه وواجباته تجاه الدولة والمجتمع. وستُنظم من خلال هذا المشروع دورات تدريبية لأفراد الشرطة، والمسؤولين الحكوميين، والصحفيين. وينتظر أن تنفذ هيئات المجتمع المدني مشروع الخطة هذا.

طاء- السياسات العامة

٥٤- أُنشئت اللجنة المشتركة بين الوزارات لضمان تنسيق ومواءمة السياسات العامة في مجال حقوق الإنسان. ووُضعت بالإضافة إلى ذلك الخطة الاستراتيجية الهايتية للتنمية (الخطة الاستراتيجية للتنمية) التي تستمر إلى غاية عام ٢٠٣٠. وتهدف هذه الخطة إلى تقديم خدمات مياه الشرب والصرف الصحي إلى السكان، وإلى تشييد وإصلاح شبكات مياه الشرب والصرف الصحي، لا سيما تعزيز معالجة النفايات الصلبة.

٥٥- وأُطلقت في حزيران/يونيه ٢٠١٦ خطة السنوات الثلاث للاستثمار للفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩. وتسعى هذه الخطة، التي هي ضرورية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية، إلى الحد من الفقر واللامساواة، وتعزيز النمو المطرد والمستدام والمنصف.

٥٦- وترمي الخطة الاستراتيجية للتنمية في **مجال التعليم** إلى دعم الأطفال الصغار بغية محو الأمية، وتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال التعليم، وتعزيز التعليم العالي والتدريب المهني والتقني.

٥٧- وتعطي الخطة الاستراتيجية للتنمية، بالنسبة للحق في السكن، الأولوية **لإتاحة مساكن** للأشخاص المشردين، وزيادة رقعة الأراضي الحضرية المعروضة، ووضع آلية مالية للسكن. وترمي الخطة أيضاً إلى زيادة **إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية في جميع أنحاء البلد**.

٥٨- ووضعت الحكومة خطة وطنية للطوارئ ترمي إلى التصدي **للكوارث الطبيعية** والاستجابة للطوارئ. وأُنشئ الفريق التقني للحماية لرعاية الفئات الضعيفة في المناطق المتضررة.

٥٩- وتكفل مديرية الحماية المدنية علاوة على ذلك إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بآليات الحماية والوقاية من المخاطر، فضلاً عن الخدمات المتاحة للسكان المتضررين، وتراعي في ذلك الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة. واستفاد، تحقيقاً لهذا الغرض، مديرو الملاجئ من دورات تدريبية في مجال الحماية. ووُضعت أيضاً دورات تدريبية بشأن الإسعافات النفسية الأولية.

٦٠- ووضعت الحكومة، ضمن جهودها في مجال مكافحة الفقر المدقع، استراتيجية شاملة للمساعدة الاجتماعية تحت شعار "مساعدة الشعب" لفائدة الشرائح الاجتماعية الأكثر ضعفاً. واستفاد ما يناهز ٢,١ مليون شخص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ من هذا البرنامج الذي كلف الحكومة ٤٤,٦ مليون غورد هايتي.

٦١- وأطلقت الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ السياسة الوطنية للإسكان والسكن هدفها زيادة عدد المساكن من خلال برامج الخدمات الحضرية في منطقة العاصمة بور - أو - برانس. وشُيدت في إطار هذه الخطة قرية لومان كاسيمير (شمال بور - أو - برانس) وقرية كاراكول (في الشمال الشرقي).

٦٢- وأطلقت وزارة التخطيط والتعاون الخارجي في نيسان/أبريل ٢٠١٦ خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦. وترمي الخطة أساساً إلى تحسين ظروف عيش السكان في المناطق الريفية والحضرية من خلال تنفيذ إجراءات مكافحة المجاعة وإنقاذ المحاصيل الزراعية لموسم ربيع عام ٢٠١٦، وتحسين الحالة التغذوية للفئات الضعيفة من السكان، وغيرها من الإجراءات.

ياء- الحق في الغذاء

٦٣- انطلق منذ عام ٢٠١٢ برنامج للأمن الغذائي مدته أربع سنوات، في إطار التعاون الدولي، يرمي إلى تحسين التغذية وإمكانية حصول الأسر المعيشية الأكثر ضعفاً في هايتي على الأغذية المنتجة محلياً. وكان الهدف الأساس من البرنامج تعزيز الأمن الغذائي عن طريق تعزيز القطاع الزراعي.

٦٤- واتخذت الحكومة في السياق نفسه عدداً من التدابير في المجال الزراعي أفضت إلى نمو إجمالي الناتج المحلي، لا سيما في مجال المنتجات النباتية والحيوانية ومنتجات المواشي والألبان. ووُضع ضمن هذه التدابير برنامج لمساعدة مزارعي الكاكاو والبن والمانجو؛ وتنفيذ برنامجين للمعونة مخصصين لموسمي الشتاء والربيع. ونُفذت خطة ترمي إلى استعادة السوق الوطنية لمنتجات الدواجن. ويتوقع أن يبلغ إنتاج دجاج البيض ١,٣ مليون دجاجة، ودجاج اللحم ١٥ مليون دجاجة سنوياً بنهاية عام ٢٠١٦. ووُضع بالإضافة إلى ذلك برنامج للنهوض بالقدرات الوطنية على تحويل الألبان. وتعمل في إطار هذا البرنامج بالفعل أربع وحدات لتحويل الألبان، ويجري حالياً تشييد ثلاث وحدات جديدة، وتعززت اثنتا عشرة وحدة أخرى بمعدات جديدة. وعلاوة على ذلك، جرى تأهيل عمال بيطريين ومنتجي الألبان. وأُنشئ بالمثل زهاء عشر محطات للتهجين بغرض التحسين الوراثي وقرابة ٣٠ قطعة أرض لإنتاج الأعلاف.

٦٥- واتخذت الحكومة في الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٦ سلسلة من التدابير في إطار إنعاش القطاع الزراعي. وبغية تحديث وتنشيط الزراعة وتربية المواشي يجري في الوقت الراهن، تنفيذ ثلاثة برامج فرعية وثلاثين مشروعاً بتكلفة تبلغ أكثر من تسعة بلايين من الغوردات.

ورُممت ثلاثة مبان في إطار مشروع تأمين محيط السد. ومُنح المزارعون بالإضافة إلى ذلك مستلزمات زراعية.

٦٦- ووزعت الحكومة ١٩٦ ٤ قسيمة في مقاطعة أرتيبونيت. واستفادت ستة قطاعات استراتيجية من دعم محدد وخاص. ويتعلق الأمر بقطاع الأرز الذي بلغ إنتاجه ١٠٩,٠٩ من أطنان بذور الأرز التجارية من نوع تي سي إيس ١٠، وجرى حرث ٢٥ هكتاراً. وبلغ بالإضافة إلى ذلك إنتاج البذور من نوع كريت آبييرو ٢٨,٥٦ طناً، وُزعت على ١٠ مراكز مجتمعية. وقُدمت الإرشادات لقطاعي زراعة الفاصوليا والذرة، اللذين استفادا من استمرار دعم تايوان للمنتجين والمديرين والفنيين بأفضل طرق الإنتاج، لا سيما تلك المتعلقة بزرع مساحة ٣٢٥ هكتاراً بالذرة، خُصصت منها مساحة ٨٣ هكتاراً لإنتاج البذور. وجرت معالجة ١ ٠٠٠ هكتار تقريباً من مزارع البن ضد آفة الصدأ البرتقالي، واستصلاح وتجديد ٣٧٥ هكتاراً. واستفاد أربعون شخصاً من دورة تدريبية على كيفية معالجة آفة الصدأ.

٦٧- واشترت مديرية حماية النباتات - بيتونفيل، في سياق تعزيز قطاع المانجو، ٢ ٢٠٠ صندوق من المانجو المختارة لمساعدة المنتجين على إدارة فترة ما بعد الحصاد، الأمر الذي ساعد على تقليص حجم الخسائر بنسبة ٢٥ في المائة. واستُنبتت في قطاع الكاكاو ٦٠ ٠٠٠ شتلة ضمن عملية تنفيذ مشروع إنعاش قطاع التصدير. وأُتيحت علاوة على ذلك ستون مضخة، وخمسة عشر جراراً يدوياً لحرث حوالي ١٢ هكتاراً شهرياً.

٦٨- وعززت الحكومة في الفترة بين عام ٢٠١٣ ونهاية عام ٢٠١٤ برنامج دعمها للمدخلات الزراعية. ودعمت الحكومة في الإطار نفسه ما قدره ٩٧٧ طناً من البذور (الفاصوليا، والبازلاء، وبازلاء الكونغو، والفاصوليا البيضاء، والذرة، والسرغوم، والفول السوداني). ووزعت الحكومة أدوات ومستلزمات زراعية. وتلقى صغار المزارعين ١١٧ جراراً ومستلزماتها، و٤٠ جراراً يدوياً جديداً، و١٣٠ عربة مجهزة كاملة، و٢ ٠٠٠ مجموعة لوازم لزراعة الأرز، وأكثر من ١٠ ٠٠٠ قطعة من الأدوات الزراعية لمختلف الأعمال الزراعية المنتشرة عبر البلد. ومُنحت ائتمانات زراعية قدرها ٤٤٥ مليون غورد.

٦٩- وشرعت الحكومة، في سياق تعزيز المنتجات الزراعية لأغراض تجارية، في إنشاء وحدة تعزيز الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي. ووافقت على ٢٥ مشروعاً استثمارياً بقيمة ٦٠٠ مليون دولار أمريكي على مدى السنوات العشر المقبلة. واستثمر القطاع الخاص مبلغ ٣٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٣.

٧٠- وساعدت هذه التدابير وغيرها القطاع الزراعي وأثرت في الآن نفسه على عدد الأشخاص الذين لا يستطيعون تأمين غذائهم. وتراوح في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ عدد الأشخاص الذين يعانون من هذه الضائقة بين ٣٠٠ ٠٠٠ و٥٦٠ ٠٠٠ شخص على مستوى ٣٧ بلدية من أشد البلديات تضرراً من الجفاف.

كاف- الحق في التعليم

٧١- نفذت الحكومة برامج تتيح تعليماً مدرسياً مجانياً للأطفال المحرومين، لا سيما في المناطق الريفية، على مستوى التعليم الأساسي في المقام الأول. من ثم، فإن برنامج التعليم المجاني والإلزامي للجميع، الذي أطلقته الحكومة في عام ٢٠١١ على مستوى التعليم الابتدائي، يتيح لأعداد متزايدة من الأطفال في سن المدرسة من الالتحاق بصفوفها. وجرى تعزيز برنامج المطاعم المدرسية الذي يتيح لكل طفل مسجل في برنامج التعليم للجميع بالاستفادة من وجبة ساخنة يومياً من أجل الحد من معدل التسرب المدرسي. ووُضع نظام للنقل المدرسي المجاني لتيسير وصول التلاميذ إلى المدرسة. ووُضع بالمثل مشروع قانون الصندوق الوطني للتعليم وأُحيل إلى البرلمان وأقره مجلس النواب في آب/أغسطس ٢٠١٢.

٧٢- واستفاد، وفقاً للأرقام الصادرة عن وزارة التعليم الوطني والتدريب المهني، ما مجموعه ٤١٢ ٠٨١ ١ تلميذاً في مقاطعات البلد العشرة من برنامج التعليم للجميع للعام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢. وارتفع هذا العدد في العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤ إلى ٩٧٤ ٤٦٥ ١ تلميذاً (منهم ٤٩٩ ٥٨٦ تلميذاً في العاصمة و٤٧٥ ٨٧٩ تلميذاً في المناطق الريفية). ووُزعت مستلزمات مدرسية على أكثر من ٣٨٩ ١ مدرسة، أي ٠٠٠ ٢٩٥ تلميذ و٨٥٣ ٧ مدرساً.

٧٣- وبدأ العمل ببرنامج "كور إيتيديان" (Kore etidyan) منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ لمساعدة طلاب الجامعة الوطنية. ويتيح هذا البرنامج مبلغاً مالياً قدره ٠٠٠ ١٨ غورد هايتي لكل طالب مستحق، في شكل منحة دراسية في السنة الأكاديمية الواحدة. واستفاد ما مجموعه ٠٠٠ ٢٢ طالب من هذا البرنامج إلى غاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وارتفع هذا العدد إلى ٤٠٨ ٣١ طلاب حتى الآن.

٧٤- وسجلت وزارة التعليم أثناء التعداد المدرسي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ ما نسبته ٦٢ في المائة من الالتحاق بالمدرسة على المستوى ما قبل المدرسي، منها ٧٨,٦ في المائة من الفتيان و٨٥,١ في المائة من الفتيات. وتتراوح أعمار ٣٨٨ ٧٥٥ تلميذاً ما بين ٣ و٥ سنوات، منهم ٠٨٨ ٤٦٨ تلميذاً مسجلين في التعليم ما قبل المدرسي. ويبلغ عدد هذه المؤسسات ٨٣٥ ١٠ مؤسسة.

٧٥- ويبلغ عدد المؤسسات، كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات التعليم الأساسي، بحسب نفس التعداد ٠٣٦ ١٧ مؤسسة على مستوى المراحل الأولى والثانية والثالثة: منها ٠٣٦ ١٦ مؤسسة على مستوى المرحلتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي، في حين تتيح ٢١٤ ٤ مؤسسة، أو ٢٤,٧ في المائة، تعليماً أساسياً مدته تسع سنوات كاملة. ويوجد ٥١ في المائة من التلاميذ مقابل ٤٩ في المائة من التلميذات في المرحلتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي.

أما بالنسبة للمرحلة الثالثة، فقد عرف المعدل الصافي للالتحاق بالمدرسة ارتفاعاً قدره ٧٥,٦ في المائة بالنسبة للبنين و٧٥,٤ في المائة بالنسبة للبنات.

٧٦- ويُتاح التعليم الثانوي في ٨٤٥ ٤ مؤسسة تعليمية يرتادها ٠٦١ ٦٦٣ تلميذاً منهم ٤٦ في المائة تلميذة و٥٤ في المائة تلميذاً. وتنتمي ٥ في المائة من هذه المؤسسات إلى القطاع العام، ويرتادها ٢٩ في المائة من التلاميذ.

٧٧- ويجري في الوقت الراهن تعزيز لجنة التعليم الخاص والدعم الاجتماعي التابعة لوزارة التعليم؛ واللجنة هيكل مكلف بإدماج الأطفال والشباب ذوي الإعاقة في محيطهم لمدرسي، وذلك بفضل شراكة بين مكتب وزير الدولة المكلف بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، والمعهد الوطني العالي للتدريب والبحث لتعليم الشباب المعاقين والتعليم الخاص في فرنسا.

٧٨- وعمل مكتب وزير الدولة المكلف بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، ضمن شراكة مع منظمة الدول الأمريكية، ومن خلال مشروع تعزيز الإطار القانوني للأشخاص ذوي الإعاقة في هايتي، وبالاشتراك مع لجنة التعليم الخاص والدعم الاجتماعي، على تنظيم دورات تدريبية طوال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لفائدة ١٨٠ موظفاً من قطاع التعليم في مقاطعة الغرب من أجل مساعدتهم على التصدي لمختلف أوجه القصور في التعامل مع التلاميذ ذوي الإعاقة وتيسير عملية مرافقتهم. وقد نُظمت هذه الدورات التدريبية أسابيع عديدة وساعدت على توعية ١٨٠ موظفاً من قطاع التعليم بشأن الإعاقة والتعليم الجامع، بما يتفق وحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم.

٧٩- وتدخل دورات التدريب والتوعية بشأن النهج الجامعة والتعليم الخاص ضمن برنامج شامل لتدريب المدرِبين وضعه كل من وزارة التعليم ومكتب وزير الدولة المكلف بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة، بدعم تقني من المعهد الوطني الفرنسي العالي للتدريب والبحث لتعليم الشباب ذوي الإعاقة والتعليم الخاص.

لام- الحق في السكن اللائق والخدمات الاجتماعية الأساسية

٨٠- أنشأت الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وحدة بناء المساكن والمباني العامة (وحدة المساكن والمباني) بغرض تنفيذ سياستها المتصلة بالإسكان والسكن. وشُيد في الفترة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦ ما مجموعه ألف وستمائة واثنتان وثمانون وحدة سكنية في العديد من مقاطعات البلد. وتدير الشركة العامة للنهوض بالسكن الاجتماعي هذه الوحدات السكنية.

٨١- ونُفذ بالمثل برنامج لدعم قطاع السكن. ويتوقع، في هذا السياق، تشييد ألف وحدة سكنية في مقاطعة الشمال الشرقي. وقد شُيدت من بين وحدات السكن الألف هذه بالفعل ٥٠٠ وحدة سكنية في بلدتي وانامينتي وتيرييه روج.

ميم- الاتجار بالبشر

٨٢- صدر، في سياق مكافحة الاتجار بالبشر، قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وأُقر في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ونُشر في العدد ١٠٣ من *الجريدة الرسمية*. وينص هذا القانون على عقوبة بالسجن أقصاها ١٥ سنة وغرامة ضد مرتكبي الاتجار بالبشر والمتواطئين معهم. وأنشئت، تيسيراً لتنفيذ هذا القانون، لجنة مكافحة الاتجار بالأشخاص بموجب الأمر المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥، والصادر في العدد ١٥٢ من *الجريدة الرسمية* في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٥. وتتألف هذه اللجنة من اثني عشر عضواً، بمن في ذلك تسعة ممثلين عن مؤسسات حكومية، وممثلان عن قطاع حقوق الإنسان، وعضو من مكتب حماية المواطن. ومع ذلك، فإن اللجنة لا تملك، في سياق الميزانية العامة، الموارد الضرورية للاضطلاع بعملها، على الرغم من توقع صدور قانون الاتجار بالأشخاص.

٨٣- ووُضعت خطة عمل في عام ٢٠١٥ تدوم سنتين في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص (٢٠١٥-٢٠١٧). وتأخذ هذه الخطة في اعتبارها المهام المختلفة للجنة وفقاً للمادة ٤ من قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص (قانون مكافحة الاتجار)، وتدور حول أربعة محاور هي: الوقاية عن طريق التوعية والتدريب، ومقاضاة الجناة المزعومين، وحماية الضحايا من الناحيتين الاجتماعية والقضائية، وإقامة شراكات مع المؤسسات الوطنية والدولية على السواء.

٨٤- ونُظمت دورة تدريبية بشأن الاتجار يومي ١٦ و١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ لفائدة أفراد الشرطة، والقضاة، وأعضاء منظمات حقوق الإنسان. ونُظمت بالإضافة إلى ذلك دورة تدريبية في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦ لفائدة القضاة والمدعين العامين في الولاية القضائية لبور - أو - برانس، وكروا دي بوكي، ضمن شراكة مع المدرسة العليا للقضاء، والمنظمة الدولية للهجرة، واليونيسيف، هدفها تعميم قانون مكافحة الاتجار بالبشر.

٨٥- وانتشر أفراد من الشرطة، ضمن الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار، وأعضاء من معهد الرعاية الاجتماعية والبحوث في كل نقاط الحدود بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، وفي المطار الدولي توسان لوفيرتور لبور - أو - برانس.

٨٦- ورُفعت في أعقاب اعتماد قانون مكافحة الاتجار دعاوى ضد ثلاثة أشخاص بتهمة الاتجار بالأشخاص إلى ثلاث محاكم مختلفة هي: فور ليبرتي (مقاطعة الشمال الشرقي)، وجيريمي (مقاطعة غران دانس)، وهينش (مقاطعة الوسط). وتمخضت هذه الدعاوى عن تبرئة متهم واحد، وإدانة اثنين، كان من بينها الإدانة التي أصدرها رئيس المحكمة الابتدائية في فور ليبرتي في ٣ أيار/مايو ٢٠١٦.

٨٧- ولغرض مكافحة الاتجار بالأطفال، ينص القانون الجديد الصادر في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣ المعدل لقانون التبني (الجريدة الرسمية، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، العدد ٢١٣)، على أنه من الآن فصاعداً يتعين على الوالدين المتبنيين الاستعانة بخدمات

وكالات التبني المعتمدة. وعملاً بهذا القانون، تُعرَّف وكالة التبني المعتمدة بأنها هيئة أجنبية أو محلية متخصصة في مجال التبني حصلت على اعتماد بلدها الأصلي ورُخص لها بالعمل في هايتي. وتساهم هذه الوكالات المعتمدة في مكافحة الاتجار بالأطفال لأنها تشارك في عملية التبني والتعامل مع الوالدين المتبنين المحتملين، وفي متابعة ورصد اندماج الطفل في الأسرة التي تبنته وفي بيئته ومحيطه على مدى ثماني سنوات.

٨٨- ووقَّع معهد الرعاية والبحوث، وهو المؤسسة المكلفة بحماية الطفل، مع مديرية الهجرة والمهاجرين التابعة لوزارة الداخلية على بروتوكول اتفاق مع وكالة حماية الطفل في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ من أجل مراقبة أفضل لانتقال القاصرين إلى بلدان أجنبية. وبموجب أحكام هذا البروتوكول، لا يُسمح لأي طفل بالخروج من هايتي دون إذن مسبق من معهد الرعاية والبحوث. وينبغي أن تشارك مديرية الهجرة مع معهد الرعاية والبحوث في مراقبة أي وثيقة تسمح بدخول أو خروج أو عبور أي قاصر وأي مرافق له، وذلك بالتحقق من صحة الوثيقة، والتأكد من أن القاصر غير المصحوب بوالديه الطبيعيين (الأب أو الأم) يحمل إذناً بالمغادرة يُصدره معهد الرعاية والبحوث. وينتشر موظفو معهد الرعاية والبحوث أو مفتشو مديرية الهجرة في الواقع في جميع المناطق الحدودية.

٨٩- وتعزَّز لواء حماية القاصرين. وساهم هذا اللواء في تعزيز مراقبة الحدود لمنع عمليات العبور غير المشروعة والحد من مخاطر الاتجار بالأطفال. وتجري هذه الإجراءات بالتعاون مع معهد الرعاية والبحوث.

نون- حقوق المرأة

١- مكافحة العنف ضد المرأة

٩٠- اتخذت الحكومة، ضمن جهودها الرامية إلى مكافحة العنف ضد النساء والفتيات، عدداً من التدابير ووضعت آليات مختلفة. وتتضمن هذه التدابير مشروع قانون إطار بشأن الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات والمعاقبة والقضاء عليه، وإنشاء مديرية للشؤون القانونية ضمن وزارة المرأة في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وبدأ العمل أيضاً بالخطة الوطنية الثانية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦؛ وأُقر قانون الأبوة والأمومة والبنوة ونُشر في *الجريدة الرسمية* في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛ وافتُتح مكتب مكافحة العنف ضد النساء والفتيات في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وتتشارك وزارة المرأة والشرطة الوطنية في مقاطعة الغرب في إدارة هذا المكتب.

٢- منع العنف ضد المرأة في مخيمات المشردين داخليا

٩١- اتخذت الحكومة، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبعثة الأمم المتحدة في هايتي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان تدابير للحد من العنف ضد النساء والفتيات في ثلاثة مخيمات للمشردين داخليا: مخيم كارادو، ومخيم غولف دو بيتيونفيل، ومخيم دلماس ٢.

٣- الدعم المقدم إلى الشرطة لمكافحة العنف ضد المرأة

٩٢- استفاد أفراد الشرطة، رجالاً ونساء، في إطار تحسين إجراءات رعاية الضحايا، من دورات تدريبية مختلفة بشأن رعاية النساء ضحايا العنف في مراكز الشرطة. وأنشئت، علاوة على ذلك، تنسيقية لشؤون المرأة داخل الشرطة الوطنية. وأنشئ مأوى نموذجي للنساء والفتيات ضحايا العنف في سبعة مراكز شرطة؛ ووُضعت شبكتان لتفعيل الخطة الوطنية في الجنوب الشرقي والشمال الشرقي. واستفاد موظفون وعاملون صحيون من برامج تدريبية. واستفادت، بالإضافة إلى ذلك، ٤٥٠ شرطية من دورة تدريبية في عام ٢٠١٤ لتعزيز عدد الشرطيات في الشرطة الوطنية، إضافة إلى ١٨٦ شرطية تخرجن في أيار/مايو ٢٠١٦. واستفاد علاوة على ذلك عدد من أفراد الشرطة، باعتبارهم جهة الاتصال المكلفة بالشؤون الجنسانية داخل الشرطة الوطنية.

٤- مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار

٩٣- أُنشئت لجنة متعددة القطاعات وكُلفت بالعمل على أن تكون المرأة ممثلة في الإدارة العامة بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل. وأنشئ إضافة إلى ذلك مكتب للمساواة الجنسانية في البرلمان في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وهذا المكتب مسؤول أيضاً عن ضمان الامتثال لهذه الحصة. وبلغت النسبة المئوية للنساء في الحكومة في آذار/مارس ٢٠١٦ ما متوسطه ٣٠ في المائة.

٩٤- وتعمل وزارة المرأة حالياً على تحديث البيانات عن النساء في الخدمة المدنية. وترمي خطة عملها بشأن المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ إلى زيادة عدد النساء في المؤسسات الرئيسية في البلد. وهكذا فقد شهدت الانتخابات البلدية في عام ٢٠١٥ فرض شرط إلزامي يقضي بدمج امرأة على الأقل في كل مجلس بلدي. واستفادت علاوة على ذلك ست مجموعات نسائية مرشحات لعضوية البلدية من دعم قانوني.

٩٥- ولا يوجد في السلطة القضائية سوى ١٠٠ قاضية من بين ما مجموعه ٦٦٠ قاضياً. ويتألف المجلس الأعلى للقضاء من امرأتين. وتخرج من المدرسة العليا للقضاء ٦٧ قاضياً طالباً من فوج ٢٠١٤-٢٠١٦، بينهم ٣٣ قاضية طالبة.

٥- مكافحة التمييز القائم على أساس نوع الجنس

٩٦- وافق منتدى المديرين العامين في عام ٢٠١٣ على الخطة الحكومية بشأن المساواة بين الرجل والمرأة لمدة ٢٠ سنة.

٩٧- ونفذت وزارة الصحة برامج مختلفة ترمي إلى الحد من التمييز القائم على أساس نوع الجنس وراعت في ذلك أصحاب الاحتياجات الخاصة، لا سيما تعزيز التحصين الروتيني للحوامل والنساء في سن الإنجاب، وجعل الاستشارات الطبية قبل الولادة مجانية في المؤسسات الصحية العامة.

٩٨- وتواصل وزارة المرأة حملتها للتوعية خلال تنظيم تجمعات شعبية مثل المهرجانات بهدف لفت الانتباه إلى أخطار استغلال جسد المرأة ومنع العنف ضدها تحت شعار: "*جسدي كرامتي*". ونظمت وزارة المرأة علاوة على ذلك حملة توعية في إطار شراكة مع وزارة التعليم ودور النشر بشأن القوالب النمطية في الكتب المدرسية.

سين- حقوق الطفل

١- التغطية الصحية

٩٩- أحرزت إجراءات وزارة الصحة تقدماً بفضل البرنامج الموسع للتحصين الذي يرمي إلى تحصين عموم الأطفال. وسمحت برامج أخرى بتحسين التغطية الصحية للأطفال. فقد بلغ معدل التحصين ضد السل ٧٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٣، ومعدل ٧٥,٨ في المائة ضد الحصبة والحصبة الألمانية، و٨٧,٥ في المائة ضد شلل الأطفال فئة ٣، و٨٥,٣ في المائة ضد الخناق والشهاق والكزاز فئة ١، و٨٠,٦ في المائة ضد الخناق والشهاق والكزاز فئة ٣٢. وعلاوة على ذلك، انتشرت ٤٣ وحدة كوبية في ثمانية مستشفيات في ١٨ مقاطعة بهدف تحسين التغطية الصحية في هذه المراكز الصحية. وقد تعزز هذا العمل من خلال بناء وإعادة تأهيل ٣٨ مؤسسة تضررت جراء زلزال عام ٢٠١٠، من بينها ٢٨ كانت بها شقوق، و٨ انهارت جزئياً، ومؤسستان انهارتا بالكامل.

١٠٠- وشُيدت الهياكل الأساسية لمرافق صحية وأعيد تأهيل أخرى في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥. وشُيدت أيضاً حوالي ستة مستشفيات، وتسعة وثلاثون مركزاً صحياً، وتسعة مراكز للرعاية التوليدية والوليدية الأساسية الطارئة، وثلاثة وأربعون مركزاً لمعالجة الإسهال الحاد، واثنتا عشرة مؤسسة متخصصة في المجالات ذات الصلة بالصحة.

١٠١- ويجري بناء ستة وخمسين مركزاً صحياً، منها ستة مستشفيات، وستة وثلاثون مركزاً صحياً، وثلاثة للرعاية التوليدية والوليدية الأساسية الطارئة، وإحدى عشرة مؤسسة متخصصة. وأُعيد بالمثل تأهيل ٩٧ مرفقاً صحياً، من بينها ستة عشر مستشفى، وستة وخمسون مركزاً صحياً ومستوصفاً، وسبعة مراكز لنقل الدم، وأربع عشرة مؤسسة متخصصة. وتجدر الإشارة

أيضاً إلى إنشاء مركز وطني لسيارات الإسعاف. ويملك هذا المركز اثنتين وستين سيارة إسعاف، وسفينتي إسعاف، ومروحية إسعاف. ونظمت الحكومة الهايتية في إطار برامجها الصحية دورات تدريبية استفاد منها ٣ ٩٣٨ عاملاً في مجال الصحة المجتمعية المتعددة الأغراض.

٢- حالة أطفال الشوارع

١٠٢- عدد أطفال الشوارع مرتفعٌ في هايتي. ومن ثم، فقد افتُتح في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ مركز استقبال في مقاطعة الغرب لرعاية ٤٠٠ طفل يعيشون أوضاعاً صعبة. ويضم هذا المركز مدرسة ابتدائية ومهنية، وهياكل أساسية رياضية وطبية، ويرمي إلى تدريب الأطفال ودعمهم نفسياً واجتماعياً.

١٠٣- وقد ساهمت زيادة عدد المدرسين في تعزيز آلية رعاية أطفال الشوارع في إطار برنامج التعليم للجميع. وهكذا، قُدم الدعم إلى ٥٩٧ طفلاً من أطفال الشوارع في أربعة مراكز تابعة لبرنامج الاندماج الاجتماعي في ثلاث مقاطعات.

٣- جهود مكافحة العمل المنزلي للأطفال، والاستغلال الاقتصادي للأطفال على نطاق واسع

١٠٤- شُكلت برعاية معهد الرعاية والبحوث أفرقة عاملة لحماية الطفل تُعنى بتعزيز التعاون بين الدولة والمنظمات غير الحكومية.

١٠٥- وأنشئ مركز للاتصالات الهاتفية المجانية الطارئة يتيح للسكان الإبلاغ بحالات الاعتداء والإهمال والاتجار بالأطفال. وأنشئت بالمثل مجموعة من الأسر الحاضنة، ومركز انتقالي لمكافحة العمل المنزلي، وسوء المعاملة، واستغلال الأطفال على وجه الخصوص. وجرى علاوة على ذلك تحديد جميع دور الأطفال، وصُنفت في دليل وفقاً لمعيار الخدمات المتاحة للأطفال بحسب الألوان الصفراء والخضراء والحمراء. وتخضع هذه الدور للتفتيش بشكل منهجي. وتَقرر علاوة على ذلك وقف إنشاء دور أطفال جديدة.

١٠٦- وصدر قانون التبني في *الجريدة الرسمية* في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ويتماشى هذا القانون مع اتفاقية لاهاي بشأن التبني على الصعيد الدولي. وأُقر مرسوم التصديق على هذه الاتفاقية في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ وأودع صك التصديق في لاهاي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

١٠٧- وأُنشئت لجنة ثلاثية لمتابعة تنفيذ هذين الصكين وفقاً لأحكام اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقمي ١٣٨ و١٨٢. وقُدمت بالفعل قائمة بالأعمال التي تُعتبر خطيرة في هايتي إلى وزارة العمل.

١٠٨- وسَمحت دراسة أجرتها وزارة العمل، بالتعاون مع معهد الرعاية والبحوث، بتعداد ٠٠٠ ٤٠٠ طفل يبلغون من العمر ما بين ٥ و١٨ عاماً، بينهم ٠٠٠ ٢٠٧ حالتهم خدماً في المنازل حالة لا يمكن قبولها.

٤- تقديم التقرير الدوري إلى لجنة حقوق الطفل

١٠٩- قُدم التقرير الدوري الأول عن تنفيذ الاتفاقية وفقاً للمادة ٤٤ من اتفاقية حقوق الطفل. وجرى التصديق على النص في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وأُرسل إلى لجنة حقوق الطفل في جنيف عن طريق وزارة الشؤون الخارجية. وجرى النظر أيضاً في التقريرين الدوريين الثاني والثالث لجمهورية هايتي في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

عين- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

١١٠- بدأ مكتب وزير الدولة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة عمله منذ عام ٢٠٠٧، ويتكفل بوضع سياسات وبرامج لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وعمل مكتب وزير الدولة المكلف بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في الفترة من آذار/مارس ٢٠١٢ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بالتعاون مع الدولة والمجتمع المدني من أجل تعزيز قدراته المؤسسية وقدرات الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة؛ وتيسير إمكانية حصول عدد أكبر من الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم والتدريب المهني، وعلى الضمان الاجتماعي، وفرص العمل ومباشرة الأعمال الحرة؛ وتشجيع وتعزيز تطوير الهياكل الأساسية المادية المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتعزيز الإطار القانوني خدمة لمصالحهم؛ وتيسير الحصول على الرعاية الصحية وخدمات إعادة التأهيل لعدد أكبر منهم.

١١١- ويتعين على الدولة اتخاذ تدابير لتيسير إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة اليومية، وذلك بموجب القانون الصادر في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢ بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.

١١٢- وقد تُرجم هذا القانون إلى اللغة الكريولية واستُنسخ بطريقة براي، بفضل دعم من منظمة الدول الأمريكية، ودعم مالي من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وصدرت أيضاً نسخة صوتية لهذا القانون. ووزعت ثلاثة آلاف نسخة بلغة الكريول وبالفرنسية، ووُزعت في جميع أنحاء البلد. وطبعت عشرة آلاف نسخة أخرى في عام ٢٠١٥.

١١٣- واعتمد مجلس النواب مشروع قانون يرمي إلى إنشاء صندوق التضامن الوطني لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك استجابة لمتطلبات هذا القانون. وينتظر هذا المشروع في الوقت الراهن التصويت عليه على مستوى مجلس الشيوخ.

١١٤- وصدر أمر رئاسي بتعيين أعضاء المجلس الوطني الثمانية لإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، مجدداً بذلك ولاية المجلس لمدة سنتين أخريين. ولم تُجدد بعدّ ولاية هذا المجلس التي انقضت مدتها في عام ٢٠١٥.

١١٥- وأنشئت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالإعاقة بموجب الأمر المؤرخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وكُلفت هذه اللجنة بضمان تنسيق ومواءمة السياسات العامة في مجال

الإعاقة من أجل تيسير وصول ذوي الإعاقة إلى المرافق الرئيسية والخدمات العامة. وسمحت اللجنة المشتركة بإجراء تحقيق داخل الإدارة العامة من أجل تحديد عدد الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين في مؤسسات الدولة. وعملت اللجنة أيضاً على تيسير عملية توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة بعد إصدار التعميم الحكومي رقم ١٥ الذي ذكَّر مختلف الوزارات بضرورة الالتزام بإنفاذ الوزارات صلاحيات قانون إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وجرى، في أعقاب ذلك القرار، توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في الإدارة العامة، بما في ذلك استحداث وظيفتين في مكتب رئيس الوزراء.

١١٦- وأنشئت لجنة ثلاثية تتألف من ممثلين عن أرباب العمل، والموظفين، والحكومة من أجل تحديث قانون العمل. وسوف تأخذ اللجنة بعين الاعتبار في هذا التنقيح توصيات مكتب وزير الدولة المكلف بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة لمواءمة هذا القانون مع قانون آذار/مارس ٢٠١٢.

١١٧- وأنشأت وزارة الصحة في عام ٢٠١٤ المعهد الهايتي لإعادة التأهيل بفضل التعاون مع البرازيل وكوبا. ويتيح هذا المعهد خدمات إعادة التأهيل للسكان، وسيشارك في التدريب المهني في مجال إعادة التأهيل.

١١٨- جرى في الفترة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥ تأهيل أكثر من ٥٠٠ مسؤول حكومي وقاض، بدعم من منظمة الدول الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بشأن تنفيذ قانون إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، ونظام تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار اتفاقيات الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، وتنفيذ السياسة العامة بشأن الإعاقة.

١١٩- وأُقيمت شراكة بين الدولة وبعض المؤسسات الخاصة لإدماج نموذج تدريبي بشأن إمكانية الوصول الشامل إلى المباني في منهاج تدريب فنيي البناء. وسمحت تجربة رائدة أجراها مركز هايتي تيك (مركز تدريب الفنيين) بتأهيل فنيين في العديد من مجالات البناء.

١٢٠- ونظم مكتب وزير الدولة المكلف بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة معرضاً لفرص العمل لفائدة ذوي الإعاقة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وسمح هذا النشاط، الذي نفذ بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، لنحو ٢٠ شخصاً من ذوي الإعاقة من الحصول على عمل. وشارك أربعة عشر شخصاً من ذوي الإعاقة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ في دورة تدريبية في شركات بوساطة مكتب وزير الدولة المكلف بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٢١- ووُضع برنامج يسمى "منحة ذوي الإعاقة" للمساعدة على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة اجتماعياً واقتصادياً، الأمر الذي سمح للدولة بتقديم الدعم لحوالي ٢ ٠٠٠ مستفيد. واستفاد علاوة على ذلك ٥٠ شخصاً من ذوي الإعاقة، يعيش البعض منهم في مخيمات المشردين داخلياً، من مساكن جديدة ملائمة في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤.

١٢٢- واتخذت الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، في سعيها إلى تحسين تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة من الأماكن العامة وإليها، عدة مبادرات منها إعادة تصميم نقاط وقوف الحافلات لمستخدمي الكراسي المتحركة، وتعديل بعض شركات النقل العامة مثل شركة "الكرامة" "Dignité" لهياكل حافلاتها. وشُيدت ممرات منحدرة في المؤسسات والمباني العامة مثل المدارس، والمستشفيات، والبلديات، والوزارات وغيرها. ومن أجل تعميم هذه التدابير، وُضع مشروع قانون بشأن معايير الوصول الشامل للبيئة العمرانية كما تنص على ذلك أحكام الفصل الرابع من القانون الصادر في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢.

فاء- الأشخاص المشردون داخلياً

١٢٣- إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بلغ عدد الذين يحتاجون سكناً ٦١ ٣٠٢ شخصاً، أو ١٦ ٤٩٧ أسرة معيشية، يتوزعون على ٣٣ موقعاً مقارنة مع ٤٤٧ ٥٣٦ ١ مشرداً داخلياً في أعقاب الزلزال كانوا موزعين على ما يقرب من ٥٠٠ ١ موقع. وقد تحقق هذا الانخفاض الكبير بفضل برنامج معونة السكن وتنفيذ برامج العودة/إعادة التوطين، بما في ذلك المشروع ٦/١٦ الذي نُفذ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية.

١٢٤- وعمل المشروع ٦/١٦ على إغلاق ستة مخيمات وإعادة تأهيل ١٦ حياً. وعملت الدولة في هذا السياق استناداً لثلاث طرق: دفع منحة للسكن لمدة عام للمشردين داخلياً، وتقديم دعم لإزالة الأنقاض، في أعقاب الزلزال، وإعادة بناء المنازل التي تحمل علامة حمراء، وترميم المنازل التي تحمل علامة صفراء، أي المنازل التي يمكن إصلاحها بحسب الأضرار التي لحقتها. وأياً كان الحل الذي اختارته الأُسر، قُدمت لكل أسرة فضلت مغادرة المخيمات منحة لإعادة توطينها قدرها ٠٠٠ ٢٠ غورد هايتي. وجدير بالذكر أيضاً أن الدولة أنفقت مبلغاً يعادل ٠٠٠ ٦ دولار أمريكي لإعادة بناء المنازل التي تحمل علامة حمراء.

١٢٥- ولا تمارس الحكومة الإخلاء القسري. وسُجلت مع ذلك بعض حالات الإخلاء القسري في مخيمات شُيدت في أماكن يملكها خواص، وهي حالات نُسبت إلى بعض الأفراد. وصدرت تعليمات للمدعين العامين في المحاكم الابتدائية بوقف تنفيذ الإخلاء القسري ضد المشردين داخلياً.

صاد- الحالة المدنية والهوية الوطنية

١٢٦- بدأت عملية تحديث السجل الهايتي للحالة المدنية وتحديد الهوية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. واتخذ المكتب الوطني لتحديد الهوية في نفس السياق تدابير ترمي إلى تحسين عملية توزيع بطاقات الهوية الوطنية وتحديد الهوية الهايتية منذ الولادة. وأطلق مكتب الهوية بالمثل برنامج تحديد هوية التلاميذ القاصرين، بالتعاون مع وزارة التعليم ووزارة العمل.

واتُخذت إجراءات أخرى مثل تعيين محررين في البلديات، ووزعت كتيبات إرشادية على موظفي سجل الحالة المدنية. ووضعت دائرة المحفوظات الوطنية علاوة على ذلك آلية في أيار/مايو ٢٠١٣ لتيسير حصول هايتيي الشتات على شهادات الحالة المدنية.

١٢٧- وبدأ تنفيذ مشروع توثيق الأشخاص الذين يعيشون في المخيمات منذ عام ٢٠١٠، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، من أجل التصدي لمشكلة تسجيل المواليد. ومنذ عام ٢٠١٠ استطاع أكثر من ٠٠٠ ١١ شخص الحصول على شهادة ميلاد وحالة مدنية.

١٢٨- وصدر أمرٌ في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ من أجل تمكين الهايتيين الذين ليست لديهم شهادة ميلاد من الحصول عليها، وذلك إلى غاية عام ٢٠١٩. وأُطلق بموازاة ذلك برنامج تحديد وتوثيق هوية الهايتيين في الجمهورية الدومينيكية في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥. وصدرت بفضل هذا البرنامج ٤٠٢ ٢٩ من بطاقات الهوية وأكثر من ٠٠٠ ٣ جواز سفر.

الخلاصة

١٢٩- أطلقت الحكومة العديد من المبادرات، على النحو المبين في مختلف المواضيع، بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٦ من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في هايتي. وعلى الرغم من التقدم المحرز والجهود المبذولة، فإن تنفيذ بعض التوصيات يتطلب اتساقاً في وضع وتنفيذ السياسات العامة.

١٣٠- وتوجد إرادة سياسية وحكومية تسعى إلى العمل من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في هايتي على الرغم من القيود المتعلقة بالميزانية، وتحديات إعادة البناء بعد الزلزال، واستمرار أزمة ما بعد انتخابات عام ٢٠١٥. فقد تحقق على سبيل المثال تقدم في مجال الحق في التعليم، بما في ذلك تنفيذ برنامج التعليم للجميع، ممّا يتطلب جهداً مالياً مستداماً. ولا تزال بالمثل مجالات أخرى تستلزم بذل جهود إضافية. وتتضمن هذه الأمثلة تحسين ظروف الاحتجاز، وتقليص عدد القضايا المتراكمة في المحاكم، ومكافحة الحبس الاحتياطي المطول قبل المحاكمة الذي يستلزم بدوره بناء السجون، وتعزيز قوات الشرطة، التي تواجه أيضاً قلة الموارد المالية.

١٣١- وحافظت جمهورية هايتي، فيما يتعلق بالتعاون مع الآليات الدولية، على علاقات ممتازة مع المؤسسات الدولية المعنية. ودأبت هايتي على استضافة الخبراء الدوليين وتعاونت معهم تعاوناً تاماً. كما أنها سترحب بأي مساعدة تُعرضُ عليها عن طريق التعاون الدولي في إطار التنفيذ التدريجي للتوصيات المقدمة من أجل ضمان الإعمال الفعلي لحقوق مواطنيها.